

تعثر المفاوضات بين الحكومة السودانية وحركة الحلو



الخرطوم: عماد حسن

التقى مستشار رئيس جمهورية جنوب السودان للشؤون الأمنية رئيس فريق الوساطة الجنوبية، المستشار توت قلو، في مكتبه بجوبا، أمس الخميس، وفد الحكومة السودانية للمفاوضات برئاسة الفريق أول ركن شمس الدين كباشي عضو مجلس السيادة الانتقالي، ووفد الحركة الشعبية شمال، برئاسة عبدالعزيز الحلو، كلاً على حدة.

وقال قلو، في تصريح صحفي إنه تلقى تنويراً من رئيسي الوفدين، بشأن سير عملية التفاوض والقضايا التي لم يصل فيها الطرفان لنقاط توافقية، مبيناً أن الوساطة حثت الطرفين على الاستمرار في مناقشة النقاط الخلافية التي تم تكوين لجان مشتركة من الجانبين لحسمها ومعالجتها.

وأوضح أن لقاء الوساطة برئيسي الوفدين يأتي في إطار تقريب وجهات النظر بشأن بعض القضايا، ودعا رئيس الوساطة الوفدين للاستمرار في مناقشة القضايا الخلافية، وصولاً إلى صيغة توافقية تمهد الطريق لتوقيع اتفاق إطاري

بين الحكومة والحركة الشعبية شمال

وقال رئيس فريق الوساطة، إن الوساطة ترى أن النقاط الخلافية ليست قضايا محورية، ويمكن معالجتها من خلال العزيمة والإرادة المتوفرة لدى الوفدين لتحقيق السلام

وأوضح أن الوساطة قررت رفع جلسات التفاوض المباشرة، لإتاحة الفرصة للوفدين لإجراء مزيد من المشاورات بهدف إيجاد المعالجات اللازمة للنقاط الخلافية. وأضاف المستشار قلواك «أنا لا أرى أي صعوبة في التوصل إلى حل توافقي بشأن هذه القضايا بين الطرفين».

من جانبه، قال المهندس خالد عمر يوسف وزير شؤون مجلس الوزراء، الناطق الرسمي باسم الوفد الحكومي السوداني المفاوض، إن اللقاء جاء بدعوة من رئيس فريق الوساطة الجنوبية، وتمت خلاله مناقشة بعض القضايا العالقة، مبيناً أن المقترحات التي قدمتها الوساطة والرؤية التي طرحتها تعد رؤية إيجابية وبناءة، مؤكداً ثقة وفد الحكومة بحكمة وتقدير دولة جنوب السودان، برئاسة الفريق سلفاكير ميارديت، مبيناً أن الوساطة ستجري لقاءات ثنائية مع وفدي الحكومة والحركة الشعبية شمال، بغرض الوصول إلى توافق حول القضايا العالقة

من جانب آخر، أبدى وزير المالية جبريل إبراهيم، للمبعوثين الدوليين للسودان، قلق الحكومة الشديد حيال سياسة رفع الدعم عن المحروقات، وما يترتب عليها من ارتفاع في الأسعار وتأثيرها في حركتي الإنتاج والتنمية. والتقى جبريل، أمس الخميس، المبعوث الأمريكي الخاص للسودان وجنوب السودان، دونالد بوث، والمبعوث البريطاني روبرت فير، والمبعوث النرويجي أندري. وأوضح جبريل حاجة الدولة الماسة للموارد المالية حتى تستطيع مواجهة متطلبات البلاد في المرحلة الحالية والمقبلة. وأجاب وزير المالية على تساؤلات المبعوثين حول ملكية الحكومة لبعض الشركات التي كانت تعمل في العهد السابق، وذكر لهم أن كل هذه الشركات ستُخضع لولاية وزارة المالية وستكون حساباتها معلنة وخاضعة للمراجع العام